أقر بوجود إفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين

تركيا: أردوغان يتحدى غضب الشارع .. ويتعهد بمواصلة خطط تطوير ميدان تقسيم

جانب من احتجاجات أمس

الشرطة فرقت المتظاهرين بالقوة

اسطنبول - «وكالات»: أصر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على الاستمرار في خطط تطوير ميدان تقسيم بوسط إسطنبول، وقال إن المشروع ليس تجاريا مثلما تروج له المعارضة، وإنما هدفه إعادة إحياء التاريخ العثماني.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى إعادة بناء قلعة عثمانية كانت قائمة وهدمها أتاتورك، مؤكدا أن المشروع سيعيد إلى إسطنبول رونقها العثماني وألقها التاريخي.

واعتبر أردوغان في كلمة له امس ردا على الاحتجاجات التي اندلعت في إسطنبول وأنقرة وأزمير وخلفت عشرات الجرحى، أن المعارضة «أخطأت التوقيت»، مشيرا إلى أن المظاهرات بدأت بسيطة ثم استغلت أيدولوجيا وتحولت إلى مظاهرات ضد الحكومة.

وأقر في كلمته بوجود إفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين، وقال إن وزارة الداخلية والجهات المعنية تجري تحقيقات واسعة بهدف محاسبة ومعاقبة من تسببوا في ذلك.

وأوضح مراسلون أن المعارضة وحزب الشعب الجمهوري بالتحديد توعد بمواصلة الاحتجاجات، وقال إنها تتهم الحكومة بمحاولة طمس الهوية العلمانية من خلال المشروع.

يأتي ذلك بينما أطلقت الشرطة التركية صباح الامس -ولليوم الثاني على التوالي- قنابل الغاز المدمع ومدافع المياه لتفريق مئات المتظاهرين، ومنعهم من الوصول إلى وسط إسطنبول الذي شهد أمس مواجهات عنيفة احتجاجا على مشروع وسط إسطنبول.

وتجددت المظاهرات صباح الامس احتجاجا على أسلوب تعامل الشرطة مع المتظاهرين، والذي وصفه المحتجون بانه قاس وعنيف. واحتشد الآلاف -حسب وكالة رويترز- في الشوارع المحيطة بميدان تقسيم.

ونقلت رويترز عن شاهد عيان قوله إن متظاهرين مناهضين للحكومة يضعون مناديل وأقنعة طبية كانوا يرددون شعارات «التوحد ضد الفاشية» و«استقالة الحكومة»، وهم يحاولون التقدم في الشارع المؤدي إلى الميدان.

وأضاف نفس المصدر أن محتجين اشتبكوا مع الشرطة أيضا في حي بشكطاش على شاطئ البوسفور، في محاولة أخرى -على ما يبدو- للوصول إلى ميدان تقسيم.

وقال مراسلون من تركيا إن إجراءات أمنية مشددة فرضت في إسطنبول، تحسبا للمظاهرات التي اندلعت احتجاجا على قرار بناء قلعة على الطراز العثماني في منتزه وسط إسطنبول، لكنها تحولت إلى قضية سياسية ضد الحكومة.

وسقط عشرات المصابين في المواجهات بين الشرطة التركية ومحتجين في إسطنبول، وقال حاكم المدينة حسين أفني موتلو إن الشرطة اعتقلت أكثر من ستين شخصا.

وامتدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى، حيث شهدت أزمير أمس الاول مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين متضامنين مع مظاهرات إسطنبول، وردد المحتجون شعارات مناهضة للحكومة وألقوا الحجارة على قوات مكافحة الشغب.

وفي أنقرة، اشتبك محتجون مع قوات الشرطة التي أطلقت الغازات المدمعة مما أوقع إصابات. وقد تم اعتقال عشرات المتظاهرين.

وحسب وكالة رويترز، سار المحتجون في العاصمة أنقرة صباح الامس نحو البرلمان.

وفي رد فعلها، أعلنت السلطات التركية على لسان وزير داخليتها معمر غولر عن إجراء تحقيق في ما يتردد عن استخدام الشرطة المفرط للقوة ضد محتجين على هدم المنتزه.

ونقلت صحيفة «حريت» التركية عن غولر قوله إن الشرطة لم تجد أي خيار أمامها غير تفريق الناس الذين أصروا على دخول المكان رغم أنه طلب منهم عدم الإقدام على ذلك. لكنه أضاف أن تحقيقا فتح «في مزاعم عن استخدام الشرطة للقوة بشكل غير متناسق».

أما المعارضة تحاول استغلال الأحداث، فدعت على لسان أكبر الأحزاب في الساحة رئيس الوزراء إلى تحمل المسؤولية، وسحب مشروع البناء المثير للجدل.

ونقلت وسائل إعلام تركية امس عن زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليكدار أوغلو قوله إنه يتعين سحب قوات الشرطة من ساحة «تقسيم جيزي» المركزية في إسطنبول.

وقال زعيم حزب الشعب إن الناس يدافعون عن مدينتهم ولهذا يقاومون، مشيرا إلى أن محكمة علقت المشروع الذي كان بناؤه مقررا في مكان المنتزه. وتوجه كيليكدار إلى أردوغان قائلا «إنك رئيس وزراء.. أصدر بيانا تفيد فيه باحترام حكم المحكمة، فهذا واجبك». يشار إلى أن أردوغان سبق أن أعلن أن قرار المضي بالمشروع اتخذ، ولن يتغير مهما فعل المحتجون.

وانتقدت منظمات حقوقية عمل الشرطة قائلة «إن استخدام القوة ضد مظاهرة سلمية أمر غير متكافئ». أما السفير الأمريكي لدى أنقرة فرانسيس ريتشاردون فعلق على الأحداث قائلا لشبكة سي.أن.أن. أن التركية «بالتأكيد لا يمكن لأحد أن يسعد بهذه الصور المحزنة». وأضاف «لكن إذا سألتموني عن السياسة الخارجية الأمريكية، فإن حرية التعبير والتجمع والحق في إقامة مظاهرات سلمية أساس الديمقراطية، ولن أقول أكثر».

■ الشرطة تطلق قنابل الغاز ومدافع المياه لتفريق المحتجين لليوم الثاني على التوالي

اليمن: اغتيال ضابط في حضرموت .. و«أمريكية» تقتل 7

صنعاء - «وكالات»: أكد مصدر في القوات الجوية اليمنية امس اغتيال قائد الشرطة الجوية والدفاع الجوي في حضرموت العميد يحيى العميسي على يد مسلحين مجهولين كانا يستقلان دراجة نارية وأطلقا عليه الرصاص أثناء توقفه في سوق شعبي بمنطقة سيئون في محافظة حضرموت جنوبي اليمن.

وأكد المصدر أن العميد العميسي توفي في المستشفى بعد دقائق من نقله اليها. وبذلك يكون العميد العميسي الضابط رقم 81 في قائمة الضباط والمسؤولين الأمنيين اليمنيين الذين تم اغتيالهم منذ مطلع عام 2011.

وفي شأن آخر أكد مصدر في السلطة المحلية مقتل سبعة أشخاص يشتبه أنهم من عناصر تنظيم القاعدة، وذلك في غارة جوية استهدفت صباح الامس رتلا من السيارات كان يقلهم في منطقة المحفد بمحافظة أبين جنوبي اليمن.

وذكر شهود عيان أن الغارة نفذت بواسطة طائرة أمريكية بدون طيار كانت تحلق في سماء المنطقة منذ مساء أمس الاول.

«الجنائية» ترفض محاكمة ليبيا لسيف القذافي

لاهاي - «وكالات»: أصدر قضاة بالمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حكما امس الاول يطالب ليبيا بتسليم سيف الإسلام ابن الزعيم الراحل معمر القذافي إلى المحكمة التي تريد محاكمته فيما يتصل بجرائم مزعومة ارتكبت أثناء الثورة التي أطاحت بوالده.

وجادلت ليبيا في حق المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة سيف الإسلام القذافي استنادا إلى أن الولاية القضائية للمحكمة الدولية تنعدم ما دامت السلطات الليبية تعتزم اتخاذ إجراءاتها ضد سيف الإسلام بموجب المبدأ القائل بانها لا تتدخل إلا إذا كان النظام القانوني المحلي غير قادر على القيام بالمهمة.

لكن قضاة المحكمة الدولية رفضوا المزاعم الليبية قائلين إن محاميي الحكومة الليبية لم يثبتوا أن السلطات في بلادهم تحقق في نفس القضية التي يبحثها المدعون في المحكمة الدولية. ويمكن لليبيا الطعن على الحكم.

وشكك القضاة أيضا فيما إذا كان لليبيا سيطرة كاملة على المكان الذي يحتجز فيه سيف الإسلام. وسيف الإسلام «40 عاما» محتجز لدى السلطات في مدينة الزنتان حيث لا تملك الحكومة المركزية نفوذا يذكر.

وجاء في القرار المكتوب الذي أصدره قضاة المحكمة الجنائية الدولية «ليبيا ليست قادرة حتى الآن على تامين نقل السيد القذافي من مكان احتجازه في حراسة ميليشيا الزنتان إلى سلطة الدولة». وأضافوا أنهم «لم يقتنعوا بأن هذه المشكلة يمكن أن تحل في المستقبل القريب».

ولا يتوقع كثيرون أن تسلم ليبيا سيف الإسلام حتى لو تمكنت طرابلس من ضمان نقله من الزنتان. وكانت الحكومة الليبية دفعت لموريتانيا 200 مليون دولار لإعادة سيف الإسلام القذافي وشريكه في الاتهام عبد الله السنوسي في تحد لمذكرة الإعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية.

باكستان: النواب يؤدون اليمين الدستورية .. على وقع العنف

اسلام اباد - «وكالات»: أدى أعضاء المجلس الوطني الباكستاني المنتخبين حديثا أمس اليمين إيذانا ببدء أعمال البرلمان، بعد انتخابات تشريعية شهدت أول انتقال ديمقراطي للسلطة في البلاد، لكنها تأتي على وقع أحداث عنف دامية أودت بحياة 37 شخصا على الأقل، بينهم ثلاثة جنود حكوميين.

وتأتي جلسة البرلمان بعد ثلاثة أسابيع من انتخابات جرت يوم 11 مايو الماضي حصل خلالها حزب «الرابطة الإسلامية-جناح نواز» بزعامة رئيس الوزراء السابق نواز شريف على معظم الأصوات، ليحصل على 183 مقعدا في البرلمان المكون من 342 مقعدا.

ومن المتوقع أن يُعيّن شريف الذي تولى رئاسة الحكومة مرتين في السابق، رئيسا للوزراء مرة أخرى في قرار ينتظر صدوره الأربعاء المقبل.

وحققت باكستان بتلك الانتخابات إنجازاً ديمقراطياً هاماً بعدما أتمت حكومة الائتلاف بقيادة حزب الشعب الباكستاني كامل ولايتها على السلطة والتي دامت خمس سنوات.

بيد أن الحزب الحاكم تجرع الهزيمة في الانتخابات الأخيرة وحل ثانياً بعدما حصل على 39 مقعداً فقط في البرلمان الجديد.

ولعل المشهد الأبرز في جلسة الامس هو عودة نواز شريف إلى مبنى البرلمان بعد 14 عاما من إزاحته عن منصبه من قبل الحاكم العسكري السابق برويز مشرف في انقلاب أبيض عام 1999. وتم نفي شريف إلى السعودية عام 2000 وعاد إلى البلاد عام 2007، لكنه لم يخض الانتخابات البرلمانية آنذاك.

وقبل الاجتماع هنأ شريف شعب باكستان على الانتقال السياسي السلمي في البلاد، وهو الأول في باكستان منذ 65 عاما.

وقال شريف للصحافيين بعد عودته من مدينة لاهور شرق باكستان إلى إسلام آباد «إنني سعيد للغاية لاضطلاعي أنا وحزبي بدور في الانتقال السلمي.. آمل أيضا أن يجري تغيير الحكومات في المستقبل من خلال أصوات الشعب.. أعتقد بأنها أكثر الطرق المتحضرة لتغيير الحكومات».

وتواجه الحكومة الجديدة العديد من التحديات، بينها نقص الطاقة والأزمة الاقتصادية وانتشار الحركات المسلحة بزعامة مقاتلي طالبان، واستمرار الهجمات بطائرات أمريكية بلا طيار في منطقة القبائل شمال غرب البلاد. ويعارض حزب «الرابطة الإسلامية-جناح نواز» والكثير من الأحزاب الأخرى التي لديها مقاعد في البرلمان الجديد، تلك الهجمات. ويتزامن هذا الحدث مع سقوط ما لا يقل عن 34 مسلحاً وثلاثة جنود قتلى في اشتباك بمنطقة كورام القبلية شمال غرب باكستان، وقع في وقت مبكر امس وأسفر أيضا عن إصابة خمسة أشخاص.

غير أن قناة «دون» الباكستانية نقلت عن مصادر أمنية القول إن قوات الأمن قصفت مواقع لمسلحين، مما أسفر عن مقتل 23 مسلحا -وليس 34 كما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية- وتدمير عدد من المخابئ في العملية.

وتشهد المنطقة عملية عسكرية منذ ثلاثة أسابيع. وتعد منطقة كورام القريبة من الحدود الباكستانية الأفغانية، واحدة من بين سبع مناطق قبلية في باكستان.

وتعاني المنطقة من حالة تمرد تقودها حركة طالبان باكستان حيث يتواجد بها عدد كبير من المقاتلين التابعين لتنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية وعدد آخر من المنظمات المسلحة.

اليابان تطمئن جيرانها.. وأمريكا تعزز وجودها العسكري في المنطقة

سنغافورة - «وكالات»: قال وزير الدفاع الياباني ايتسونوري اونوديرا امس ان بلاده تقوي اقتصادها وجيشها كي تلعب دورا مسؤولا على الساحة الدولية سعيا لتهدئة شكوك جيرانها الذين عانوا من اعتداءات اليابان واحتلالها في القرن الماضي. وقال الوزير ان بلاده «تسببت في اضرار بالغة ومعاناة في السابق ولكنها تريد ان تتطلع للمستقبل لتعزيز التعاون».

وصرح في حوار شانجري لا وهو منتدى سنوي للأمن الاقليمي في سنغافورة «ستلعب اليابان القوية دورا مسؤولا في مجال الامن الاقليمي وتمارس قيادة قوية كما يتوقع المجتمع الدولي». وقال إن اليابان رفعت ميزانية الدفاع في السنة المالية 2013 لأول مرة في 11 عاما وحجم قواتها المسلحة لأول مرة في ثمانية أعوام من أجل تحقيق هذا الهدف. كما انها تراجع سياسة الدفاع وبصدد تشكيل مجلس الأمن الوطني.

وسئل عما إذا كانت اليابان تنوي تطوير أسلحة نووية فأجاب «لا نفكر في ذلك على الاطلاق ولدينا ثلاثة مبادئ غير نووية نلتزم بها».

وتابع ان الوجود الامريكي في اسيا «لا غنى» عنه للاستقرار وان طوكيو ترحب بالاهتمام الذي توليه واشنطن للمنطقة سريعة النمو وان علاقات اليابان مع الصين «بالغة الأهمية».

من جانبه قال تشاك هاغل وزير الدفاع الامريكي ان الجيش الامريكي سيخصص مزيدا من القوة الجوية والقوات البرية والاسلحة المتطورة لمنطقة اسيا والمحيط الهادي. وفي تصريحات تحدد رؤيته للامن الاقليمي أكد هاغل لحلفاء وشركاء في الحوار الامني السنوي شانجاري-لا في سنغافورة ان الولايات المتحدة قادرة تماما على مواصلة دورها المحوري الاستراتيجي في المنطقة على الرغم من قيود الميزانية في الداخل.

وقال في تصريحات معدة سلفا ان «استنتاج ان التزامنا لاعادة التوازن لا يمكن استمراره سيكون من قبيل عدم الحكمة وقصر النظر» مشيرا الى ان الولايات المتحدة مثلت 40 في المئة من الانفاق الدفاعي العالمي حتى في ظل «اقصى سيناريوهات الميزانية تطرفا». وحدد هاغل الخطوط العريضة لبعض من اصعب القضايا الامنية من بينها محاولة كوريا الشمالية تطوير اسلحة وصواريخ نووية والمطالب المتعارضة للسيادة على مناطق بحرية تقع حول الصين والنشاط التخريبي في الفضاء والفضاء الالكتروني. وفي الوقت الذي اشار فيه للمخاوف الامريكية بشأن هجمات الكترونية مرتبطة بالحكومة والجيش الصينيين اكد هاغل اعتقاده بان حل مشكلات امنية اقليمية كثيرة سيتطلب زيادة التعاون بين واشنطن وبكين. وقال ان «بناء علاقة ايجابية وبناءة مع الصين..جزء اساسي من اعادة توازن امريكا لاسيا. «السبيل هو معالجة الخلافات على اساس حوار متواصل ومحترم». وهذه اول كلمة يلقيها هاغل كوزير للدفاع امام اجتماع القمة الامني. وشدد هاغل على الجهود الامريكية الرامية الى تعميق العلاقات مع الحلفاء والشركاء في المنطقة من خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف. واعلن انه دعا وزراء دفاع مجموعة دول جنوب شرق اسيا «اسيان» لعقد اول اجتماع تستضيفه الولايات المتحدة في هاواي هذا الاسبوع. وكان ليون بانيتا وزير الدفاع الامريكي السابق قد ابلغ تجمع شانجاري-لا العام الماضي ان الولايات المتحدة ستخصص 60 في المئة من قواتها البحرية لمنطقة اسيا والمحيط الهادي بحلول 2020. واعتمادا على ذلك قال هاغل للمؤتمر ان القوات الجوية الامريكية ستخصص 60 في المئة من طائراتها وطياريها للمنطقة وهو نفس المستوى الموجود حاليا تقريبا في حين ان قوات الجيش الامريكي ومشاة البحرية ستستانف ادوارها في اسيا والمحيط الهادي مع انسحابها بعد الحربين في العراق وافغانستان.

مرشحو «الرئاسية» يشاركون في أول مناظرة تلفزيونية

واشنطن ترفع العقوبات الرقمية عن إيران.. وتصنيف 8 شركات جديدة للقائمة

واشنطن - «وكالات»: رفعت الولايات المتحدة الحظر عن بيع الأجهزة الرقمية ومعدات الاتصالات لإيران، بالإضافة إلى فتح المجال للمستخدمين هناك من أجل الوصول إلى خدمات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

يأتي هذا القرار بعد حوالي عقدين من الزمن كان محظورًا على الشركات الأمريكية بيع أو توفير منتجاتها لإيران، في خطوة يعتقد أنها جاءت كمحاولة لمساعدة الإيرانيين في تجنب القيود التي تفرضها الحكومة عليهم قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في 14 يونيو.

وابتداءً من الخميس بات مسموحًا للشركات الأمريكية بيع منتجاتها من الحاسبات الشخصية واللوحية والهواتف المحمولة، بالإضافة إلى البرمجيات ومستقبلات البث الفضائي وغيرها من المعدات المخصصة للاستخدام الشخصي للإيرانيين. يُذكر أن بيع خدمات التراسل الفوري وشبكات التواصل الاجتماعي ومواقع مشاركة الصورة والأفلام السينمائية، ومتصفحات الويب ومنصات التدوين، أو حتى توفيرها مجانًا كان ممنوعًا عن الإيرانيين، وهو الأمر الذي زال مع قرار الإدارة الأمريكية الجديد. وقال الناطق الرسمي باسم الإدارة الأمريكية جن ساكي إن هذا الإجراء قد يسمح للإيرانيين بالتغلب على محاولات حكومة بلادهم في ما سماه إسكات الشعب، ولمساعدتهم في ممارسة حقهم بالتعبير عن آرائهم بكل حرية.

وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصا عاما يسمح ببيع معدات وخدمات الاتصالات الشخصية عن طريق الشركات الأمريكية، ومع ذلك يبقى الحظر الذي فرضته الإدارة الأمريكية على الحكومة الإيرانية أو أي كيان أو فرد يقع تحت العقوبات الأمريكية، وذلك بسبب برنامج إيران النووي المثير للجدل.

الى ذلك أعلنت الوزارة أنها وضعت شركات بتروكيماوية إيرانية على قوائم العقوبات، لتضرب بذلك القطاع الثاني من حيث الحجم في الاقتصاد الإيراني بعد النفط، وذلك ضمن جهود الإدارة الأمريكية لمحاصرة طهران بسبب برنامجها النووي.

وقالت الوزارة في بيان لها إن العقوبات شملت ثماني شركات هي «أبو علي سيناء» و«مبين» و«نوري» و«فارس» و«شهيد تونده غويان» و«شاه زند» و«تبريز» و«بندر إمام» إلى جانب شركات متهمة بمساعدة قطاع الطيران الإيراني موجودة في قرغيزستان وأوكرانيا والإمارات. وكانت الإدارة الأمريكية قد فرضت في فبراير الماضي حزمة كبيرة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على إيران، وأفادت وزارة المالية الأمريكية بان تلك العقوبات سيكون من شانها أن تزيد من صعوبة استخدام إيران عائداتها من مبيعات النفط في الخارج. وعلى صعيد منفصل شارك مرشحو الانتخابات الرئاسية الإيرانية امس الاول في اول مناظرة تلفزيونية على الهواء قبل الانتخابات المقررة في 14 يونيو، حيث ناقشوا القضايا الاقتصادية التي تواجه البلاد. واعتبر المرشحون في المناظرة أن على إيران تقليص اعتمادها على العائدات النفطية لمواجهة العقوبات الدولية المفروضة عليها. وأكد المرشح المحافظ سعيد جليلي أن الحظر النفطي الذي تفرضه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والذي أدى إلى تدهور الصادرات الإيرانية يشكل فرصة لتقليص الاعتماد على النفط. وأضاف انه يتعين التوقف عن بيع النفط الخام وإنتاج مواد مكررة ستزيد العائدات بالعملات الصعبة، مشيرا إلى الحاجة كذلك إلى التوقف عن استيراد المنتجات غير الضرورية. من جهته دعا المرشح الإصلاحي الوحيد محمد رضا عارف إلى تقليص الاعتماد على النفط إلى الصفر. وأعرب المرشح المحافظ غلام علي حداد عادل عن رغبته «أولا في تعزيز الصادرات غير النفطية لتعويض تراجع العائدات النفطية».

وقال المرشح حداد عادل «لمواجهة تراجع قيمة عملتنا ينبغي تغيير نمط حياتنا إلى نمط حياة إسلامي والتخلي عن اقتصاد الاستهلاك»، معتبرا أن الإيرانيين لا يمكنهم «أن يعيشوا على الطريقة الغربية ويخضعوا للعقوبات الغربية».

وكان وزير الخارجية السابق المحافظ علي أكبر ولايتي الوحيد الذي أشار إلى الحاجة إلى تغيير علاقات بلاده مع المجتمع الدولي. وأضاف «يمكنهم غدا فرض عقوبات على منتجات أخرى. ينبغي أن يكون لدينا برنامج لمواجهة ذلك».

فبعدما حصلت إيران على أكثر من مئة مليار دولار من بيع ذهبها الأسود في 2011/2012 تراجعت عائداتها النفطية إلى النصف منذ مطلع 2012 بعدما فرض الغرب حظرا نفطيا عليها لمحاولة إجبارها على التنازل في برنامجها النووي.

وأدت العقوبات إلى انهيار صادرات الخام الإيراني إلى حوالي 1 إلى 1.3 مليون برميل يوميا في أواخر 2012، بحسب منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك».

ويمنع حظر مالي إيران من تسلم عائداتها النفطية، مما سبب أزمة اقتصادية حادة انعكست تضخما يفوق 30 في المئة وانهيارا لقيمة عملتها بنحو 70 في المئة.

مرشحو الانتخابات الرئاسية الإيرانية عقب المناظرة